

Distr.: General
10 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية
والسلام للقرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة شراكة تعلم المرأة من أجل الحقوق والتنمية والسلام،
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230113 230113 12-64045 (A)



البيان

الغرض من هذا البيان هو إلقاء الضوء على الأخطار المتزايدة التي تهدد أمن المرأة وقدرتها على التمتع بكامل حقوق الإنسان، والتي تنجم عن ظهور جماعات رجعية ومتطرفة تم تمكينها حديثاً في أعقاب التحولات السياسية في المنطقة العربية وخارجها.

والموضوع الرئيسي للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة هو "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها". وتعتقد منظمة شراكة تعلم المرأة أن الموضوع يبحث في وقته، وأنه وثيق الصلة وحاسم الأهمية، ولا سيما في ضوء الثورات الأخيرة والعمليات الانتقالية الجارية في أنحاء العالم التي لم تتحقق فيها بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان الكاملة للمرأة.

وخلال العام الماضي، فإن منظمة شراكة تعلم المرأة، وهي شراكة دولية تضم ٢٠ منظمة من المنظمات النسائية المستقلة والفعالة الموجودة في جميع أرجاء العالم والتي تعمل لتعزيز دور المرأة القيادي ومشاركتها السياسية ومواجهتها لما يرتكب من عنف ضد المرأة، أخذت تعمل على إقامة مكاتب مختلفة لها في المنطقة العربية وخارجها لضمان الاستماع إلى آراء النساء، ولا سيما في التصدي لمظاهر العنف المتزايدة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وطوال العام الماضي، ونتيجة الجمع بين العمل على مستوى القاعدة الشعبية والمشاركة الدولية، لاحظنا ظهور بعض الاتجاهات الحاسمة التي تعيد المرأة كما يبدو إلى زمن التخلف. وفيما يلي الاتجاهات الرئيسية التي لاحظناها:

(أ) انتشار وقوع حوادث عنف منفلة ضد المرأة في الحياة العامة، في معظم أنحاء المنطقة العربية. والتحرش بالنساء والفتيات في الشارع وتخويفهن، والقيام باعتداءات بدنية وجنسية عنيفة لا يمكن نكرانها وتوجيه الإساءات اللفظية قد أصبحت أفعالاً شائعة في بلدان عديدة، وترتكب أحياناً على أيدي الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون؛

(ب) وباتت الآليات التي وضعت بالأحرى موضع التنفيذ لتوفر نوعاً من الحماية من العنف المترلي غير عاملة على الإطلاق؛

(ج) وبعد أن أحرز التقدم وأصبح الأمر مسألة عامة وسياسية - ولا سيما نتيجة النشاط النسائي الذي استلهم من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، توقف على ما يبدو الاهتمام بالعنف ضد المرأة باعتباره مسألة تثير قلقاً بالغاً. وعلاوة على ذلك، أصبحت الجماعات السياسية التي تم تمكينها مؤخراً تضع إيديولوجيات وسياسات تقوض

حقوق المرأة وخياراتها، مثل رفع جميع أشكال القيود المفروضة على الحد الأدنى لسن الزواج والتشجيع على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بالإضافة إلى تعدد الزوجات؛

(د) ويأتي ذلك مصحوباً بجهود حثيثة ترمي إلى إبعاد المرأة بل وتخويفها من الحضور والظهور وإبداء الرأي في المجالات العامة والميادين السياسية. وبالفعل، فقد تضاءل كثيراً تمثيل المرأة في معظم العمليات الانتخابية في فترة ما بعد الثورة. ويتواءم ذلك مع حقيقة أن المرأة كانت معزولة بشدة وقد أُبقيت خارج مختلف أشكال عمليات وآليات بناء الدولة، مثل الإصلاحات الانتخابية والإدارية والتشريعية؛

(هـ) وقد استخدمت الإصلاحات الدستورية بوصفها عملية يمكن أن تتيح الفرص لتعزيز حقوق الإنسان، سلاحاً لتقويض المكاسب التي حققتها المرأة خلال العقود الماضية. وأبقيت المرأة من جديد على مسافة آمنة من اللجان الدستورية والعمليات المماثلة الأخرى. ونتيجة لذلك، ابتعدت عمليات الإصلاح الدستوري عن الاتفاقيات الدولية كإطار مرجعي وطرح الدين مصدراً وحيداً للقانون؛

(و) وما يبعث على القلق البالغ هو استخدام الزعماء السياسيين لغة أبوية، مثل محاولة وصف المرأة بأنها "مكملة للرجل" عوضاً عن وصفها بمواطنة تستحق حقوقاً كاملة ومتساوية، كما اتضح في آخر مناقشات أجريت بشأن الإصلاحات الدستورية في تونس.

ولمواجهة هذه التهديدات الخطيرة لحقوق الإنسان للمرأة ولسلامتها البدنية، عقدت المنظمة خلال العام الماضي اجتماعات حوار وتبادل في مختلف أنحاء العالم لتيسر التحليل ووضع الاستراتيجيات بصورة جماعية.

واستنتاجنا الرئيسي هو أن الاتجاهات الحالية المتمثلة في زيادة الاتجاه المحافظ والعسكرة والاعتماد على الدين كمصدر وحيد للتشريع قد أصبحت عالمية ولا تقتصر بالضرورة على المنطقة العربية. ومع استمرار هذه الاتجاهات دون قيد، أخذت المخاطر على المرأة تقترب بصورة متزايدة. بمظاهر عنف مدمر في المجالين الخاص والعام.

وتحيب منظمة شراكة تعلم المرأة بالأمم المتحدة ودولها الأعضاء بأن:

- تسلم بتزايد انتهاكات حقوق المرأة وتزايد مظاهر العنف القائم على نوع الجنس
- تقوم علناً بإدانة أي دولة أو كيان من غير الدول لارتكاب هذه الأشكال من العنف أو المساهمة في ارتكابها
- تكفل أن الصكوك الدولية ملزمة ويجري التقيد بها، وأنها تنص على جزاءات في حالات الإخلال بها

- تقر بالجهود التي تبذلها الحركة النسائية في التنديد والتصدي لآثار التطرف والترعة العسكرية والأصولية مجتمعةً وتقديم الدعم لهذه الجهود التي تؤدي إلى الحد من تمتع النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم بحقوق الإنسان.
-